الأمم المتحدة

A/65/728–E/2011/72

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البنود ١٣ و ١٨ و ٢٠ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقات لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي
التنمية المستدامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٠

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة موجز جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٠، التي عُقدت في نيويورك يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتعمم الوثيقة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٤ (انظر المرفق).

030311 280211 11-23339 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

نحو الانتعاش الاقتصادي: إعادة النظر في التنمية وإعادة تنظيم الحوكمة العالمية

جلسة الاستماع البرلمانية في الأمم المتحدة: الموجز والاستنتاجات الرئيسية

١ - عُقدت جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر، وحضرها نحو ١٦٠ برلمانيا من ٥٠ بلدا وخمس منظمات برلمانية إقليمية. ورحب ثيو - بن غوريراب، رئيس الاتحاد البرلمانية الدولي، بالمشاركين وقدم المتكلمين في الجلسة الافتتاحية.

الملاحظات الافتتاحية

٢ - جوزيف دايس، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة: أعرب عن تقديره لالتزام البرلمانات القوي بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أشار إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي دعا البرلمانات، في مؤتمر القمة الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، إلى كفالة ترجمة هذه الأهداف إلى برامج وقوانين وطنية، وتوفير التمويل الكافي لأنشطة التعاون الإنمائي، ووفاء الحكومات بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

> ثمة حاجة إلى العمل المنسق لتجنب سياسات 'إفقار الجار' المكلفة وتجاوز الأزمة بما يخدم مصلحة جميع البلدان.
>
> جوزيف دايس، رئيس الجمعية العامة

٣ - وقال إن الاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية حاليا دليل على هشاشة الاقتصادي العالمي وضعف الأسس الاقتصادية التي يستند إليها. فأوجه عدم التوافق في أسعار الصرف والاختلال في الحسابات الجارية تعوق الانتعاش، وتسهم التدابير الحمائية في إحداث اختلالات تجارية. وثمة حاجة إلى العمل المنسق لتجاوز الأزمة بما يخدم مصلحة جميع البلدان. ويجب أيضا على الحكومات أن تعمل معا من أجل التوفيق بين النمو الاقتصادي والشواغل البيئية، وذلك بسبل منها اعتماد الاقتصاد الأخضر نموذجا إنمائيا أكثر استدامة.

٤ - وذكر أنه ليس بإمكان الدول أن تتغلب على العديد من التحديات الراهنة بشكل منفرد. بل إن عليها مواجهتها من خلال اتخاذ قرارات وإجراءات ذات طابع عالمي، أي من

خلال الحوكمة العالمية. وشدد على أن هذا المفهوم لا يعني وجود حكومة عالمية، بل هو مسيلة لتنظيم عملية صنع القرار في عالم يضم كيانات ذات سيادة، وينبغي أن تستند هذه العملية إلى مبدأ نسبية السيادة. وقد أصبح مشهد الحوكمة العالمية أكثر تعقيدا مع ظهور مجموعات غير رسمية من البلدان، مثل مجموعة العشرين، إلى جانب المنظمات الدولية التقليدية، مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. بيد أنه على الرغم من أن هذه التجمعات الصغرى يمكن أن تعمل أحيانا بسرعة أكبر، فإن شرعيتها مشكوك فيها بفعل افتقارها إلى الشمول.

٥ - وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي محوري ضمن هيكل حوكمة عالمي يتسم بالكفاءة والانفتاح والطابع التمثيلي. فقد ذكر قادة العالم بوضوح أن الأمم المتحدة هي المنتدى الرئيسي للحوكمة العالمية، لكن ثمة حاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة لتأهيل المنظمة للقيام بهذه المهمة. ولذلك، فقد اقترح الحوكمة العالمية موضوعا للمناقشة العامة في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وكخطوة أولى لبلوغ هذه الغاية، دعا إلى عقد اجتماعات غير رسمية للجمعية العامة تمكن جميع الدول الأعضاء من التعبير عن آرائها بشأن مناقشات ونتائج قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في سول يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وهذا عنصر أساسي لإضفاء مزيد من الشرعية على المقترحات التي تؤثر على البلدان التي لم تتح لها فرصة المشاركة في المراحل الأولى من عملية صنع القرار في مؤتمر القمة، وإخضاعها لمزيد من المساءلة.

٦ - وكخطوة أخرى، أعرب أيضا عن عزمه تنظيم مناقشة مواضيعية للجمعية العامة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ لتدارس آليات إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في نظام للحوكمة يتسم بالشمول وبالطابع التمثيلي. وينبغي للبرلمانات أن تضطلع بدور حاسم في هذا النظام من خلال توفير الدعم السياسي للقضايا التي تناقشها الجمعية العامة والقرارات التي تتخذها، وكفالة المساءلة والشفافية في عمليات صنع القرار.

٧ - زوكانغ شا، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: أعرب باسم الأمين العام عن ترحيبه الحار بالمشاركين. وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي مقدم على مرحلة غير واضحة المعالم، إذ ما زالت نقاط الضعف في اقتصادات البلدان الكبرى المتقدمة النمو تعوق الانتعاش الاقتصادي العالمي، وهو ما يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي. وبينما ينصب التركيز أساسا على الاختلالات العالمية الآنية، فإن الاهتمام بوضع استراتيجيات بشأن الديناميات الاقتصادية العالمية الطويلة الأجل وكيفية تسخيرها للدفع بعمليات السلام والأمن والتنمية إلى الأمام ما زال محدودا.

٨ - وذكر أن الأزمة الاقتصادية وجهت الاهتمام نحو آليات الحوكمة العالمية، ووضعت مجموعة العشرين في دائرة الضوء فيما يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية. وبينما ساعدت هذه المجموعة على منع تدهور الحالة، فقد واجهت أيضا انتقادات بشأن عضويتها المحدودة. وتحتاج الأمم المتحدة إلى العمل مع البرلمانات من أجل إقناع حكومات مجموعة العشرين بضرورة إضفاء طابع الشمول على المجموعة.

٩ - وأكد أن مجموعة العشرين يمكنها، وينبغي لها، أن تكمل عمل الأمم المتحدة. وقد بدأ ذلك يحدث بالفعل في مجال التنمية، ولكن هناك حاجة إلى التركيز أكثر بكثير على التنمية داخل المجموعة، ذلك أن أهدافا من قبيل القضاء على الفقر ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

١٠ - وأضاف أن الطريق إلى عالم سلمي مزدهر يشمل الجميع هو عبر التنمية المستدامة، التي تقتصر على البيئة فحسب، بل تعد نهجا متكاملا يتضمن أهدافا اقتصادية واجتماعية وبيئية. وبما أن البرلمانيين مطلعون عن كثب على الأولويات الإنمائية للحكومات وعلى الموارد المالية اللازمة لتحقيقها، فإن العالم يعتمد عليهم لتوجيه زملائهم وتثقيفهم، وكفالة إعطاء الأولوية لسياسات وبرامج التنمية المستدامة.

١١ - أردف بأن ثمة حاجة إلى الاستفادة من دعم البرلمانيين وإسهاماتهم لكفالة أقصى درجات النجاح لمؤتمر ريو + ٢٠ للتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٢. وسيسعى هذا المؤتمر إلى تحقيق ثلاثة أهداف، هي: تجديد الالتزام السياسي، وتقييم التقدم المحرز، وتحديد التحديات الناشئة.

١٢ - واستطرد أن العالم دخل حقبة جديدة. فقد غيرت الدروس القاسية للسنوات الأخيرة الافتراضات الأساسية لعلم الاقتصاد. وحث البرلمانيين على اغتنام الفرصة والسعي إلى كفالة تحديد التوجهات والسياسات الاقتصادية المستقبلية بما يعزز التنمية المستدامة.

١٣ - ثيو - بن غوريراب، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي: شكر المتكلمين السابقين على كلمتيهما، والمشاركين على حضورهم. وأشار إلى أن البرلمانيين يجتمعون مرة أخرى في مقر الأمم المتحدة لمناقشة الاقتصاد العالمي والحاجة إلى التصدي للأزمة الحالية بشكل أقوى. وقال إن بعض التقدم قد أُحرز في معالجة أوجه التفاوت الاقتصادي الهائل، الذي أصبح مظهرا عاديا من مظاهر الحياة اليومية للكثيرين. ففي أوروبا على سبيل المثال، وُضعت ضوابط شديدة على المكافآت المصرفية، وهو ما يتوقع أن يساعد على كبح جماح المصارف من الإقدام على مثل تلك المخاطرات المالية التي كانت لها مؤخرا عواقب وخيمة، تضررت منها البلدان الفقيرة بصفة خاصة.

> ها نحن ذا نجتمع مرة أخرى في مقر الأمم المتحدة لمناقشة موضوع الاقتصاد العالمي. ونحن هنا لنتحدث عن الأغنياء والفقراء معا. ومدينة المتناقضات هذه مكان مناسب لإجراء نقاش من هذا النوع: فهي مدينة تضم أبراجا زجاجية عالية وأناسا يفترشون الأرض تحتها.
>
> ثيو – بن غوريراب، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

١٤ – ومع ذلك، ما زال الاقتصاد العالمي يتسم بسيطرة القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية المنتجة الحقيقية: فها هي ذي بورصة وول ستريت تعلن مرة أخرى عن تحقيق أرباح قياسية في وقت تتفاقم فيه حالة البطالة والفقر في جميع أنحاء العالم.

١٥ – ذكر أنه يجب ألا نتهاون في التعامل مع هذه الحالة الغريبة من الانفصال عن الواقع. فلم يسفر عامان من المحادثات في إطار اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة إلا عن نتائج محدودة على أرض الواقع. وما زال الفقراء يتحملون الآلام والمشقات، وما زال الأغنياء يراكمون الثروات أكثر من أي وقت مضى.

١٦ – وتساءل عما ينبغي أن يكون رد صانعي السياسات؟ هل يكمن الحل في اتخاذ مزيد من الإجراءات التقشفية لدرء خطر أزمات الديون؟ أم أن من الأفضل تقديم مزيد من الحوافز للمساعدة على الانتعاش من خلال إيجاد فرص العمل؟ هذه أسئلة يتعين على جميع الحكومات والبرلمانات والأمم المتحدة أن تسعى جاهدة للإجابة عنها.

الجلسة الأولى: المخاطر الحالية على الانتعاش الاقتصادي، والاختلالات الهيكلية المتواصلة في الاقتصاد العالمي

أعضاء الفريق: دونالد هـ. أوليفر، مستشار الملكة، بمجلس الشيوخ الكندي؛ وروبرت فوس، مدير شعبة السياسات والتحليلات الإنمائية، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة؛ وهارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة؛ وسارة أندرسون، مديرة الاقتصاد العالمي، بمعهد دراسات السياسات (الولايات المتحدة الأمريكية).

١٧ – أثناء دراسة أعضاء الفريق للبنود الواردة ضمن هذا الموضوع، اقترح السناتور أوليفر المجالات التي يمكن للبرلمانيين أن يساعدوا فيها على منع تكرر حدوث الأزمة، وبحث السيد فوس بعض حالات عدم التيقن الاقتصادي في المستقبل، واستكشف السفير بوري أثر الأزمة

على الأهداف الإنمائية للألفية؛ ونظرت السيدة أندرسون في جوانب تصدي الولايات المتحدة للأزمة. ونورد أدناه موجزا للنقاط الرئيسية التي ذكروها.

١٨ - في أعقاب الأزمة العالمية، تُبذل جهود حاسمة الأهمية لاستحداث أنظمة وضمانات أخرى لمنع تكرر حدوثها. والأنظمة والضمانات هي ما يقوم البرلمانيون بوضعه؛ فذلك هو مجال خبرتهم. وهناك حاجة إلى إصلاح القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة النمو من أجل استعادة الصحة لأسواق الائتمان، وينبغي للبرلمانيين أن يقوموا بدور في تنفيذ ذلك الإصلاح.

١٩ - واستجابة للحاجة التي حددتها مجموعة العشرين في بيتسبرغ في عام ٢٠٠٩ إلى زيادة الاحتياجات من رأس المال، وافقت المصارف المركزية على اتفاق بال الثالث، الذي صُمم بغرض تقوية قدرة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات مستقبلا. ومع أن التفاصيل لن توضع في صيغتها النهائية إلا عند نهاية السنة - وهي عملية ينبغي للبرلمانيين أن يقوموا فيها بدور مهم - فإن لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف قد وضعت اتفاقات بشأن رفع نوعية رأس المال ومستوياته من أجل الوقاية من الخسائر كالتي ترافقت بالأزمة الأخيرة، ونسبة متسقة للاستفادة، واحتياطيات رأسمالية، ومعايير للسيولة، ومعايير أشد صرامة للإفصاح. وحيث أن أحد المجالات الرئيسية لخبرة الاتحاد البرلماني الدولي هو المساءلة والشفافية، فيجب إشراكه في ضمان الالتزام بهذه الاتفاقات.

> تكون المصارف رأسمالية حينما تحقق ربحا، ولكنها تصبح اشتراكية حينما يتكبد خسارة.
>
> روبرتو ليون، عضو البرلمان، شيلي

٢٠ - ولكن، بالرغم من هذه الاشتراطات الجديدة، فإن اتفاق بال الثالث لا يتضمن على الإطلاق أي نظام للإنفاذ، بل يعتمد على نحو غير كاف على التقييم الذاتي واستعراض الأقران. وينبغي للبرلمانيين أن يضغطوا لكي يتضمن الاتفاق وسائل فعالة للإنفاذ. وبوصفهم مشرعين، فإن لهم أيضا دورا أساسيا يقومون به في ضمان ألا يُسمح للحكومات بالسعي إلى اشتراطات أقل صرامة لنظمها المصرفية، أو إلى تفسيرات متحيزة للقواعد، وأن يكون تنفيذ المعايير متسقا في جميع البلدان، مع اتباع نهج يقوم على القواعد ويشمل جزاءات معقولة.

٢١ - ويُعد الانتعاش الأولي من أسوء ركود منذ الكساد الكبير هشا ومتفاوتا، حيث يُتوقع أن يتوسع الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١١ وبنسبة ٣,٥ في المائة في عام

٢٠١٢، مما يقل عما شهده عام ٢٠١٠، ولا يكفي إطلاقا لإعادة إيجاد الوظائف التي فُقدت بسبب الأزمة.

٢٢ - وهناك نقاط ضعف عديدة في البلدان المتقدمة النمو تشكل تهديدا بحدوث ركود ''مزدوج'' في الأعوام المقبلة: عدم نمو العمالة؛ وإحجام القطاع المصرفي عن إقراض أية أموال للاستثمار المنتج؛ وقيام حكومات كثيرة بإيقاف برامج الحوافز المالية، مما سيعوق أي تحسن في وضع العمالة؛ والآثار السلبية للتوسع النقدي المشوه، الذي تُنقل فيه كميات ضخمة من السيولة إلى البلدان الأفقر، بدلا من أن تساعد على النمو في البلدان الأغنى؛ مما يؤدي إلى إضعاف العملات، وزعزعة استقرار أسعار السلع الأساسية؛ وأخيرا التدخلات الثأرية من جانب بعض البلدان في أسعار صرف العملات، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر اتخاذ تدابير حمائية ردا عليها.

٢٣ - ومن شأن تلك المخاطر أن تسفر عن إضعاف النمو بأكثر مما هو متوقع في الوقت الحاضر، في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. ولتجنب ذلك السيناريو السلبي، ينبغي معالجة بعض التحديات الكبرى المتعلقة بالسياسات والمتصلة بذلك السيناريو. وأولها هو توفير حوافز مالية إضافية، باستخدام الحيز المالي الذي ما زال متاحا في كثير من البلدان، حتى ولو بدا أن الحال غير ذلك بسبب ارتفاع مستويات ديونها. وينبغي تنسيق تلك الحوافز على نحو وثيق بين البلدان التي يوجد بها قدر من الحيز المالي وتلك التي ليس لديها هذا الحيز، وبذلك يتوافر طلب خارجي على تلك الفئة الأخيرة. وسيتمثل التحدي الثاني في إعادة تصميم الحوافز لتوفير دعم مباشر بصورة أكبر لنمو فرص العمل، مع تقليل التركيز على تخفيض الضرائب وزيادة التركيز على الإنفاق المباشر. ثالثا، توجد حاجة إلى التوصل إلى مزيد من التلاحم بين الحافزين المالي والنقدي، مع تقليل أثر ازدياد توترات العملات والتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل والسريعة الحركة. رابعا، يجب توفير تمويل التنمية للبلدان النامية التي لديها حيز مالي محدود وعجز ضخم، بما في ذلك موارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستثمار في النمو المستدام. وأخيرا، يجب تقوية تنسيق السياسات فيما بين الاقتصادات الكبرى، التي ضعفت بالرغم من الإعلانات المدوية التي صدرت عن مجموعة العشرين.

٢٤ - وبشأن ما إذا كانت إمكانات التنمية قد تحسنت، يبدو أن هناك بعض التهاون في الوقت الحالي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، كما لو أن عقد قمة الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك في أيلول/سبتمبر سيكون كافيا لحل المشاكل المتبقية. وأعادت الحكومات التزامها بتحقيق الأهداف، ولكن لم يتبين بعد ما إن كان ذلك سيحدث. ويبدو أن تحليل بلدان عديدة، عانت جميعها من الصدمات الخارجية ذاتها، يشير إلى أن تلك البلدان التي

قامت بتنفيذ مزيد من الردود المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية وقامت أيضا بحماية إنفاقها الاجتماعي، لاقت قدرا أقل من العراقيل في تقدمها صوب الأهداف الإنمائية للألفية، مقارنة بغيرها من البلدان. وفي غضون ذلك، أصبحت المناقشات عن المعونة الإنمائية متسمة بالحدة، حيث ادعت البلدان النامية بأن البلدان المتقدمة النمو لا تفي بتعهداتها، وأكدت البلدان المتقدمة النمو أنها تفعل كل ما يمكنها تحمل تكلفته.

٢٥ - وركزت الولايات المتحدة أثناء نظرها في كيفية حل مشكلة نواحي عدم التوازن التجاري تركيزا شديدا على تلاعب الصين بعملتها. وفي حين أن ذلك الجانب هو بالتأكيد أحد أسباب كون صادرات الصين رخيصة على نحو مصطنع، فإن هناك عاملا رئيسيا آخر يتمثل في تكاليف العمالة المنخفضة للغاية في الصين. وفضلا عن ذلك، لن يكون لدى العمال الصينيين الذين يحصلون على أجور منخفضة أموال كافية لكي يشتروا السلع، سواء من المنتجين المحليين أو من الخارج. ويجب أن تولي أية محاولة جادة للتعامل مع نواحي عدم التوازن التجاري اهتماما لمسألة حقوق العمال.

٢٦ - ويمكن انتقاد الولايات المتحدة لقيامها بضخ سيولة زائدة عن الحد اللازم (عن طريق ''التيسير الكمي'') في الاقتصاد العالمي. ولم تُبذل أية محاولة للتنسيق مع البلدان الأخرى، كما لم تكن هناك أية حساسية للمخاوف المشروعة لحكومات الأسواق الناشئة، التي يمكن لرأس المال الإضافي والمقدر بمبلغ ٦٠٠ بليون دولار أن يفيض إلى أسواقها ويسبب تضخما لعملاتها. ولكن حكومة الولايات المتحدة ليس لديها حاليا خيارات كثيرة لتخفيض معدل البطالة فيها والذي يبلغ حوالي ١٠ في المائة. وفي أعقاب الانتخابات الأخيرة في الولايات المتحدة، من المستبعد من الناحية السياسية وضع برنامج حوافز أكبر وأفضل، من شأنه توفير فرص العمل بشكل مباشر.

٢٧ - وفي المناقشة التي أعقبت ملاحظات أعضاء الفريق، أشار البرلمانيون إلى أن العالم يواجه تناقضا يتكون من قسمين. فمن ناحية، تتعرض البلدان المتقدمة النمو إلى ضغط لتخفيض عجز ميزانياتها، بينما يجري حثها في ذات الوقت على اتباع سياسات الميزانية المعاكسة للدورات الاقتصادية لإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي. ومن شأن الحوافز المالية أن تجعل حالتها أكثر سوءا بالتأكيد، ومما يزيد ذلك أن بعض تلك البلدان قد أنفقت مبالغ كبيرة على تدابير الحماية الاجتماعية من أجل تخفيف عواقب الأزمة على فرادى المواطنين.

٢٨ - ومن الناحية الأخرى، فإن ضعف النمو في البلدان المتقدمة مقترنا بالنمو النشيط في البلدان الناشئة يسبب سلسلة من الاختلالات: حالات عجز تجاري في مقابل فوائض

تجارية، وعملات مقدرة بأقل من قيمتها مقابل عملات مقدرة بأكثر من قيمتها، وتفاوتات في سعر الفائدة تزعزع الاستقرار.

٢٩ - وردا على ذلك، أُشير إلى أن تكلفة التدفق النقدي للديون ما زالت منخفضة للغاية، في أغلب البلدان المتقدمة النمو. وهكذا فطالما أمكن لأي بلد أن يضمن أن يرتفع معدل نموه الاقتصادي بالقدر الكافي، وأن تنخفض تكاليف فوائده بالقدر الكافي، فإنه يمكن أن يواصل اقتراض مزيد من المال لتكريسه للحوافز بدون زيادة معدلات دينه العام. ومن ناحية أخرى، فإن من شأن تقييد الإنفاق أن يؤدي إلى انخفاض النمو، مما يسفر عن انخفاض الإيرادات الحكومية وتوسيع نطاق حالات العجز المالي.

٣٠ - وفي حين أنه قد يكون هناك تفضيل في بعض الأوساط لحل مسائل سياسات الاقتصاد الكلي في نهاية المطاف في مجلس تنسيق اقتصادي عالمي، مثلما أوصى به تقرير لجنة للخبراء في عام ٢٠٠٩[(١)]، يكون حجمه أصغر من الجمعية العامة، ولكنه أكثر شمولا من مجموعة العشرين، فإن مجموعة العشرين في الوقت الحاضر هي الواقع الذي ينبغي العمل في إطاره. ومن المرجح أن ينشأ تدريجيا دور أكبر للأمم المتحدة فيما يخص قضايا الاقتصاد الكلي، في عملية تقارب يحدث خطوة تلو خطوة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين؛ وقد كانت جهود التوعية التي اضطلعت بها تلك المجموعة خطوات أولى مشجعة.

٣١ - ولاحظ عدة مندوبين من البلدان الاسكندينافية أن جزءا من السبب الذي يعلل تأثر بلدانهم بالأزمة على نحو أقل من غيرها هو مشاركة المرأة في اقتصاداتها بنسبة تزيد عن المعدل المتوسط. ويعد رأس المال البشري أحد أقوى محركات النمو الاقتصادي، ومن الواضح أن الاستفادة من نصف رأس المال البشري، الذي تمثله قدرات المرأة، في وظائف من بينها المناصب الاقتصادية العليا، يتسم بميزة. ويجب أن تشمل مناقشة الانتعاش الاقتصادي العالمي النظر في سبب عدم قدرة كثير من النساء في أنحاء العالم على تحقيق إمكانياتهن الكاملة.

> لو كان ذلك المصرف يسمى أخوات ليهمان، لكان الأمر سيصبح مختلفا جدا!
>
> مونيكا غرين، عضوة البرلمان، السويد

٣٢ - إن الفائض التجاري المتزايد لدى الصين هو من العوامل الرئيسية لاختلال التوازن الاقتصادي حاليا، وسببه إلى حد كبير هو سعر الصرف الذي لا يعكس بدقة المؤشرات

(١) تقرير لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة بشأن إصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

الأساسية للاقتصاد الصيني. وفي الوقت نفسه، أدت الظروف الراهنة إلى تآكل الثقة بالدولار الذي يحتلّ مركز الصدارة في النظام النقدي الدولي. وقد أدى ابتعاد تدفقات الأموال عن الدولار إلى زيادة الضغوط التصاعدية على قيمة عملات البلدان النامية، بل وعملات البلدان المتقدمة النمو مثل اليابان. وفيما يجري اتخاذ تدابير في جميع أنحاء العالم لتصحيح الاختلالات الاقتصادية وتصحيح النظام النقدي، فإنّ من المهمّ الحيلولة دون أن تفضي تلك المبادرات إلى سياسة حمائية من شأنها أن تعرقل الانتعاش الذي بدأ بالظهور في الاقتصاد العالمي.

٣٣ - ولوحظ أنه كلما حدثت أزمة، تنطلق دائما دعوات للعمل واتخاذ مبادرات جديدة خارج إطار الهيئات القائمة مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. فهل ذلك دليل على فشل منظومة الأمم المتحدة؟

٣٤ - وفي الرد على هذا السؤال، أكد السفير بوري أنه بسبب طبيعة الأزمة الاقتصادية والمالية، لم يكن بوسع الأمم المتحدة أن تفعل شيئا لوقف الأزمة. فحاجتها إلى العملية الديمقراطية وإلى التوافق في الآراء بين دولها الأعضاء البالغ عددهم ١٩٢ دولة لم يكن ليسمح لها باتخاذ خطوات سريعة نحو تحقيق نوع من التنسيق الاقتصادي الكلي الذي كان مطلوبا. وحتى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عجزا إلى حدّ ما لأنّ الأزمة حدثت فجأة وعلى نطاق واسع جدا. وفي مثل هذه الظروف، لا يكون هناك من خيار سوى التصرّف خارج إطار المؤسسات القائمة واتخاذ إجراءات طوارئ. بيد أنّه ينبغي أن يعود التركيز في أقرب وقت ممكن لينصب في الأمم المتحدة وذلك بغية ضمان الشرعية ومبدأ التمثيل. ومن الآن فصاعدا، يجب أن تشارك الأمم المتحدة في حل القضايا الأوسع للحوكمة الاقتصادية العالمية.

٣٥ - والمطلوب في ما يتعلق بالوضع النقدي وتبعاته على العملات هو تحقيق مزيد من الاتساق بين السياسة المالية والسياسة النقدية. وقد أتاحت المرحلة الأولى من التصدي للأزمة ضخّ كميات كبيرة من السيولة في النظام المصرفي، ولكن لا يزال الكثير من تلك الأموال قابعا دون إنتاج في البنوك على شكل نقد أو أوراق مالية حكومية منخفضة العائد. ثم جاءت سياسات التّيسير الكمي، ولكن مرة أخرى ظلت النقود المطبوعة تُستخدم في شراء الأوراق المالية الحكومية. وبالتالي فإن النتيجة هي عملية دائرية لا تساهم على الإطلاق في تعافي سوق العمل، الذي من شأنه أن يزيد من قدرة الناس الشرائية ومن الطلب ويحفز بذلك الشركات على البدء في الاستثمار والتوظيف.

٣٦ - ومن المؤكّد أنه يجب إعادة تقييم العملة الصينية كجزء من أي حل، ولكن تلك العملية ينبغي أن تتم بالتدرّج لتجنب إحداث تضخم في أسعار الأصول. وفي الوقت نفسه،

تحتاج الصين إلى الاستثمار في إعادة هيكلة اقتصادها وإلى السماح للأجور الحقيقية بالارتفاع لكي يزيد الاستهلاك المحلي. وكل ذلك يتطلّب وقتا طويلا.

٣٧ - ويُفترض أن جزءا من دور صندوق النقد الدولي هو حظر عمليات تخفيض قيمة العملة بشكل مصطنع من أجل زيادة الصادرات، ولكن تخفيض قيمة العملات يحدث الآن يوميا وليس هناك من يتحدث عنه. وقد عجز صندوق النقد الدولي، الذي كان أكبر همه السهر على مراقبة الأنشطة الاقتصادية للبلدان النامية، عن التفطّن إلى أنّ كارثة في البلد المتقدّم النمو الذي يوجد فيه مقرّه الرسمي قد بدأت الظهور لتشمل تبعاتها أنحاء العالم.

٣٨ - وسيكون من الصعب جدا إعادة بناء الثقة في النظام المالي الدولي لأنّ المؤسسات التي أشرفت في السابق على السلوك المالي للبلدان - الفقيرة أكثر من الغنية - قد فاجأتها الأحداث. وقد حان الوقت للبرلمانات والبرلمانيين لكي يتقدّموا ويصمّموا نظاما جديدا أكثر ديمقراطية.

٣٩ - وقد أُشير إلى أنّ بعض البلدان المتقدمة النمو أصبحت تستخدم الأزمة كذريعة لعدم الوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. هذا في حين أنّ هناك سنويا تدفقات مالية صافية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية في عام ٢٠١٠ بمبلغ ٦٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ما يعادل خمسة أضعاف ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية، يتم استثمارها بعد ذلك لسداد الديون الدولارية للدول الغنية.

٤٠ - وقد أسفرت المناقشة عن الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- نظرا لوجود خطر حقيقي في أن يكون انتعاش الاقتصاد العالمي على درجة من الضعف بحيث لا يولّد فرص عمل كافية، وبالتالي طلبا إضافيا لمواصلة تحقيق المزيد من النمو، لا بد من استحداث المزيد من الحوافز. بيد أنّ الآراء تختلف حول كيفية استحداث هذه الحوافز دون زيادة الدين العام. وتظل مسألة تقييم استدامة الدين العام مسألة مطروحة أيضا: إذْ يتعيّن إجراء تقييم متوازن قبل النظر في أي تدابير تقشّف قد يحدث ضررا. وينبغي للبلدان تخفيض ميزانياتها العسكرية قبل تخفيض الإنفاق الاجتماعي.
- يجب تصحيح حالات الاختلال بين البلدان ذات الفائض والبلدان ذات العجز إذا أردنا تحقيق انتعاش على المدى الطويل. وهذا يتطلّب تحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية. فطبع النقود لاستحداث حافز نقدي، مثلا، ينبغي أن يتم بالتنسيق مع البلدان الأخرى عن كثب. ومجموعة العشرين هي الآن الهيئة الوحيدة

القادرة على تحقيق ذلك، ولكن يجب العثور على وسيلة لتمكين الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة للحوكمة العالمية تتسم بمزيد الشرعية والتمثيل.

- يجب أن تساعد البرلمانات في جعل الصناعة المالية تتسم بمزيد من الشفافية والمساءلة، وأن ينطوي الإشراف على آلية إنفاذ مناسبة، بدلا من تركه لضغط الأقران أو للتدابير الطوعية.

- اعتماد المساواة في تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات التي تضع المعايير أمرٌ ضروري للحفاظ على النمو الاقتصادي لصالح الفقراء.

الجلسة الثانية: إصلاح النظام المالي الدولي: نظرة نقدية على المسائل الرئيسية المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة

المحاورون: فابيان هاميلتون، عضو في البرلمان، (المملكة المتحدة)؛ ومورتون واتلاند، الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، والمشارك في رئاسة الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة والمعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ وإيزابيل ماتيوس إ. لاغو، رئيسة وحدة السياسات والاستراتيجيات التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات والاستعراضات بصندوق النقد الدولي؛ ورودني شميت، باحث أول (في المالية والديْن) بمعهد الشمال والجنوب (كندا).

٤١ - وأسهم السيد هاميلتون في هذه الجلسة بأفكار عن المسائل المتعلقة بنظام المديونية الدولية، وتناول السفير واتلاند بالبحث العلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، وأدلت السيدة ماتيوس إ. لاغو بأفكار تتناول نظام الاحتياطي العالمي وتدفقات رأس المال، فيما استطلع السيد شميت فكرة فرض ضريبة على صفقات العملات.

> كبرلمانيين يجب أن نكون مثاليين وعمليين في نفس الوقت.
>
> فابيان هاميلتون، عضو في البرلمان، المملكة المتحدة

٤٢ - وأُشير إلى أنّ الخلل الأساسي في الهيكل المالي الحالي هو عدم وجود نظام حقيقي لإدارة الديون. فالحكومات بدلا من ذلك تعالج ديون بلدانها بطرق مختلفة، أكثرها يقوم على العقيدة السياسية بدلا من الفعالية المالية. ووجود آلية مماثلة لقوانين الإفلاس الوطنية قد تكون بالفعل طريقة فعالة لإدارة الديون الدولية، وذلك على الرغم من أنّ أزمات الدين في حالة

أيرلندا واليونان حدثت بسبب تخلي هذين البلدين عن حقهما في تخفيض قيمة عملتيهما بعد اعتماد اليورو.

٤٣ - وبعد أن انهار بنك ليمان براذرز في عام ٢٠٠٨، جاء رد الفعل سريعا وحتى أسرع من أي إجراء كان بالإمكان اتخاذه ضمن إطار الأمم المتحدة. وفي قمة لندن، اعتمدت مجموعة العشرين تدابير فعالة تنطبق على البلدان الأعضاء الـ٢٠ الأعضاء فيها. وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من البلدان الأقل ثراء قامت بعد ذلك بمحاكاة هذه التدابير. وبذلك، نجحت البلدان في تجنب اتخاذ تدابير سياساتية مدمرة للجميع مثل إقامة المزيد من الحواجز في وجه التجارة. ولكن في الوقت نفسه كان هناك إحباط متزايد داخل الأمم المتحدة لأن معظم البلدان شعرت بأنّه لن يكون لها أي حول أو قوة في التأثير على ما سيحلّ بها.

٤٤ - وبعد انعقاد قمة مجموعة العشرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية في حزيران/يونيه، تم تشكيل فريق عامل تابع للأمم المتحدة لبحث الأزمة وكيف ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى لها. وقد كشفت مداولات الفريق العامل عن اهتمام كبير بوجود علاقة وثيقة وبناءة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجموعة العشرين. وكجزء من الجهود الرامية للتقريب بين هاتين الهيئتين، يحضر الأمين العام للأمم المتحدة اجتماعات المجموعة وذلك بعد أن يحصل على المشورة من الدول الأعضاء في المنظمة.

٤٥ - وفتحت فترة رئاسة المملكة المتحدة لمجموعة العشرين آفاقا جديدة عبر تزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإحاطة شاملة عن الأعمال التحضيرية لقمة لندن في عام ٢٠٠٩. ثم قامت كوريا خلال فترة رئاستها للمجموعة بتكثيف جهود الاتصال هذه وعرضت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المواضيع التي ستُناقش في قمة سيول في عام ٢٠١٠ وتلقت ردود فعل هذه الدول.

> توفد البلدان أفرادا إلى الأمم المتحدة أو إلى مؤسسات بروتون وودز ثم لا تكون لهم دوما نفس الآراء ...
>
> مورتون واتلاند (النرويج) المشارك في رئاسة الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة والمعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٤٦ - ومن الظواهر البارزة خلال السنوات العشر الماضية الزيادة الهائلة جدا في تراكم الاحتياطي الذي كان مدفوعا ببلدان الأسواق الناشئة التي كانت لديها مستويات تتجاوز

بكثير مقتضيات الحيطة اللازمة للوقاية من الصدمات. وكانت تكلفة هذا الوضع باهظة جدا لأسباب منها بوجه خاص أنّ تلك الاحتياطيات تشكّل موارد لم تُستَثمر في الاقتصادات الناشئة والنامية ولكن في شراء سندات الدين الحكومية ذات العائد المنخفض من البلدان المتقدمة النمو. وبالنسبة للأسواق الناشئة كانت تلك التكلفة في عام ٢٠١٠ محسوبة في حدود ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يمثل كمية هائلة من الموارد التي لم تُستخدم بشكل أفضل.

٤٧ - وعلى الصعيد العالمي، هناك أيضا تكلفة على شكل اختلالات مستفحلة. فبعض البلدان كدّست الفوائض التجارية لجمع هذه الاحتياطيات، في حين رفضت بلدان أخرى السماح لسعر صرف عملاتها بالارتفاع إلى مستوى واقعي، مما أسهم في استمرار فوائض الحساب الجاري. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إمدادات غير كافية لتلبية هذا الطلب الهائل على الاحتياطيات لأنّ نظام الاحتياطي العالمي يهيمن عليه دولار الولايات المتحدة (الاقتصاد الأمريكي يستأثر بحوالي ربع الاقتصاد العالمي ولكن الدولار يهيمن على نحو ثلثي الاحتياطيات الدولية في العالم). وهذا يعني أساسا أنه إذا أخطأت السياسة النقدية في الولايات المتحدة فإنّ الجميع يدفعون الثمن.

٤٨ - ومن البدائل المحتملة للدولار اليورو أو الين، ولكنّ اقتصادات البلدان التي تستخدم هاتين العملتين تواجه في الوقت الحاضر مشاكل مديونية كبيرة. وعلى الرغم من أنّ حالات مديونية البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الأسواق الناشئة ليست سيئة كما يُعتقد دائما، فإنّ العديد من البلدان المتقدمة النمو تتجاوز بالفعل ما يُعدّ مستويات مستدامة للمديونية، ومن المتوقع أن تكون في وضع أسوأ من ذلك بحلول عام ٢٠١٥.

٤٩ - ومن الحلول الممكنة لذلك زيادة استخدام حقوق السحب الخاصة التي هي أصول احتياطية اصطناعية وضعها صندوق النقد الدولي لاستخدامها عند الحاجة وخصَّصها لأعضائه وفق ما يتناسب مع حصصهم في الصندوق. وقد استُخدمت هذه الحقوق مثلا في عام ٢٠٠٩ في ذروة الأزمة، عندما أتاح الصندوق إمدادات من الاحتياطات الدولية على شكل حقوق سحب خاصة بلغت قيمتها ٢٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٥٠ - وفي ما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال العالمية، أصبحت هذه التدفقات في الآونة الأخيرة من القضايا البارزة لأنّها كبيرة ومتقلّبة جدا، ولا سيما في سياق الأسواق المالية الصغيرة جدا ضمن الاقتصادات الناشئة. وتتسبب إمكانات النمو الأفضل التي تشهدها هذه الاقتصادات، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة النمو، في إعادة توزيع حافظة الاستثمارات العالمية، لكنّ العيب هو أن إعادة توزيع حافظة صغيرة جدا في الدول المتقدمة النمو يفضي

إلى تدفق هائل للاستثمارات إلى الأسواق الناشئة، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار عملات هذه الأسواق وإلى التهديد بإثارة فقاعات ائتمان ضارة.

٥١ - وتتمثل إحدى الخطوات المتخذة للتخفيف من هذه الآثار، وهي خطوة تعالج أيضا جزءا من مشاكل نظام الاحتياطي الدولي، في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية. فإذا كانت الدول ستواجه تحركات ضخمة ومضارِبة لرؤوس الأموال، فإنها تحتاج إلى ما يتجاوز نطاق الاحتياطيات التي لديها من أجل التصدي لهذه التحركات. وخلال العام الماضي عزز صندوق النقد الدولي بشكل كبير ذلك الجانب من التمويل الذي يقدمه، سواء بزيادة الموارد المتاحة أو بإصلاح المرافق التي يوفِّر التمويل في إطارها عندما يتدفق رأس المال خارج البلد.

٥٢ - ويتسم تنظيم تدفق رأس المال الداخل إلى البلد والخارج منه بأهمية في استقرار الاقتصاد الكلي بشكل عام. غير أن ثمة بدائل للضوابط الكاملة على رؤوس الأموال هي عموما أقل ضررا من الناحية الاقتصادية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد العالمي. فمثلا، عندما تبخس عملة البلد إلى حد كبير، فإن السماح بزيادة سعر الصرف مقابل رؤوس الأموال الكبيرة الداخلة يمكن أن يكون أفضل لهذا البلد نفسه ولجيرانه في الاقتصاد العالمي. وقد يكون تضييق السياسة المالية مفيدا أيضا. ولكن في حين أن فكرة تقييد حركة تدفقات رأس المال ليست في حد ذاتها فكرة مغرية جدا، فقد تكون الضوابط على رؤوس الأموال أو التدابير التحوطية ضرورية في نهاية المطاف كملاذ أخير.

٥٣ - وعقب توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢، كانت إحدى الأدوات الجديدة التي نُظر فيها لجمع الأموال لصالح التنمية تتمثل في فرض ضريبة على معاملات القطع الأجنبي، في شكل رسم متناسب وصغير إلى حد ما عن كل معاملة لصرف العملات الأجنبية، وتحويله إلى هيئة ملائمة، يمكن أن تكون خزينة البلد، أو ربما إحدى الوكالات الدولية المنشأة تحت رعاية الأمم المتحدة. وخلافا لرأي أُعرب عنه في كثير من الأحيان، سيكون من السهل جدا فرض ضريبة على معاملات العملة، بالنظر إلى الهياكل الأساسية التقنية التي ترتكز عليها أسواق القطع الأجنبي. وليس من الضروري أن تنسق جميع البلدان تطبيق هذه الضريبة: إذ يمكن لبلد واحد أن يطبقها بمفرده.

٥٤ - ومن شأن هذه الضريبة أن تفيد في تحقيق غرض من شقين؛ فهي ستعمل، من جهة، على تثبيط المعاملات التجارية المضارِبة (معاملات العملة القصيرة الأجل جدا والكثيرة التكرار). ومع اتساع الهوة بين المالية والاقتصاد الإنتاجي، ستستخدم ضريبة معاملات العملة لإبطاء عجلة النشاط المالي المضارِب إلى السرعة التي يجري فيها تبادل السلع والخدمات الحقيقية.

٥٥ - ومن جهة أخرى - وهذا هو الجانب الذي ازداد التركيز عليه منذ الأزمة المالية - ستؤدي ضريبة العملة إلى زيادة الإيرادات؛ فالضرائب المفروضة على القطاع المالي أقلّ عموما مما يجب، وهناك اختلال بين معدلات العائد الخاصة في القطاع المالي ومعدلات العائد الاجتماعية في الاقتصاد ككل. ويمكن استخدام الإيرادات الإضافية لتلبية أية حاجة من الاحتياجات الكثيرة: الحد من الفقر، أو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو التخفيف من آثار تغير المناخ، أو التخفيف من أزمات الديون السيادية.

٥٦ - ووجدت دراسة أجراها معهد الشمال والجنوب أن ضريبة تحدَّد بمعدل منخفض للغاية، وفقا للتقلبات العادية في معدلات التفاوت بين سعر الشراء وسعر البيع في السوق العالمية، وتطبَّق على المعاملات التجارية بالدولار والين واليورو والجنيه الإسترليني، تحقق إيرادات بقيمة ٣٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة: وهو ليس بالمبلغ الضخم، ولكن لا يستهان به على الإطلاق. واستنتجت الدراسة نفسها أن من شأن هذه الضريبة أن تخفض حجم المعاملات بنسبة ١٤ في المائة تقريبا.

٥٧ - وفي المناقشة التي تلت لهذه المواضيع، أشير إلى أنه بالإضافة إلى فرض ضريبة على تجارة العملات فحسب، ينبغي فرض ضريبة - على نحو ما اقترحه صندوق النقد الدولي - على الأرباح الناجمة عن جميع أنواع المعاملات المصرفية. ويمكن عندئذ استخدام العائدات لإنشاء صندوق للطوارئ سيطلّب من النظام المصرفي التعويل عليه في حالة مواجهة صعوبات في المستقبل. ومن ثم سيقع على عاتق المصارف نفسها عبء مسؤولية التأمين الذاتي، بدلا من أن تنتظر حتى تنقذها الدولة وبالتالي دافعو الضرائب - وهو حل غير مبرَّر لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية الاقتصادية.

٥٨ - وأثيرت شواغل مفادها أن فرض ضريبة على معاملات العملة يمكن أن يشكل عبئا على التجارة في السلع الحقيقية ما يعيق بالتالي تنمية البلدان الفقيرة. ويمكن أيضا أن يشكل عبئا على تدفقات رأس المال المخصصة للاستثمار، وقد يؤدي إلى ظهور سوق مالية موازية غير مشروعة، أو حتى إلى العمل بالمقايضة، بغية تجنب دفع الضرائب. وتساءل المندوبون عما إذا كانت هناك أية أمثلة عملية ناجحة لفرض ضريبة على المعاملات، ليس باعتبارها آلية لجمع الإيرادات ولكن باعتبارها أداة لتخفيف رأس المال الداخل من أجل درء هجمات المضاربة.

٥٩ - وشدّد المحاورون على أن تُفرَض الضريبة فقط على الاستثمارات بالعملات الأجنبية الكثيرة التكرار والقصيرة الأجل جدا، ولن تتأثر تدفقات رأس المال المتصلة بالأصول المنتجة إلا بقدر ضئيل. وفي ما يتعلق باستخدام الضريبة المفروضة على معاملات العملة كوسيلة

لتخفيف تدفقات رأس المال الداخل، فإن هذا الميدان ليس جديدا تماما، إذ إن ما ستفعله الضريبة ببساطة هو زيادة تكاليف المعاملات وإبطاء معدلات المعاملات لترجع إلى مستوياتها منذ ١٥ عاما، عندما كانت أسواق رؤوس الأموال تعمل، في نهاية الأمر، على نحو فعال تماما.

٦٠ - وكان هناك إجماع واسع النطاق على أن نظام النقد الدولي الحالي هو مصدر الاختلال، وأنه يجب التوصل إلى ترتيب جديد ومرض بدرجة أكبر. غير أنه أشير أيضا إلى أن المناقشات الحالية بشأن النظام المقبل، تجري الآن تحت وطأة الأزمة، وليس لأن البلدان قررت بصورة عفوية إجراء تحسينات. ولوحظ أيضا أنه لم يُنظَر بجدية في إصلاح النظام إلا مؤخرا جدا؛ وبالتالي فإنه لا يزال من السابق جدا لأوانه معرفة مواقف البلدان بشأن مختلف القضايا. وما هذه سوى بداية المناقشة، وستكون هناك مفاجآت على الطريق. وقد رُفض بالفعل بعض المقترحات المتواضعة نسبيا، كاعتماد الأهداف المتعلقة بموازين الحسابات الوطنية الحالية. أما المقترحات الأخرى التي قد ينظر إليها على أنها أكثر طموحا، كزيادة استخدام حقوق السحب الخاصة بطريقة أو بأخرى، فيبدو أنها تكتسب زخما.

٦١ - وأشير إلى أن البرلمانيين من بعض البلدان قد يجدون صعوبة في أن يشرحوا لناخبيهم احتمال أن يكون بلدهم في طريقه لأن يصبح جزءا من نظام احتياطي يستند إلى حقوق السحب الخاصة بدلا من الدولار، إذا كان هذا النظام سيخضع لقواعد صندوق النقد الدولي، حيث تميل كفة سلطة صنع القرار نحو البلدان المتقدمة النمو. وأجابت السيدة ماتيوس إي لاغو بأن صندوق النقد الدولي يدرك تماما ما يسميه البعض عجزه الديمقراطي، وأنه انتهى لتوه من إجراء إصلاح رئيسي لهيكل الحوكمة لديه، مقترنا بتحول كبير في قوة التصويت من البلدان المتقدمة النمو إلى الأسواق الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، سيُنتَخَب جميع المديرين التنفيذيين المقبلين، ولن يعيَّنوا - كما في بعض الحالات حتى الآن - من جانب فرادى البلدان.

٦٢ - وظهرت الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- يجب تحقيق استقرار أسعار صرف العملات من خلال تحسين التعاون الدولي. وفي مرحلة ما، سيتعين على نظام الاحتياطي الدولي الابتعاد عن هيمنة دولار الولايات المتحدة، ولكن لم يظهر بعد بديل واضح له. وإذا كان لا بد من استخدام سلة من مختلف العملات، فسيكون من المهم أن تكون عملات الاقتصادات الناشئة مثل الصين جزءا منها. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على معالجة بعض الاختلال في

الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة، الذي لا يزال يشكل عامل زعزعة للاقتصاد العالمي ككل.

- وأشير إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في صياغة آلية شاملة لتخفيف الديون من أجل تحرير الموارد الضئيلة للبلدان النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد يتم ذلك بإنشاء هيئة فرعية خاصة تابعة للجمعية العامة، على أساس العضوية الشاملة في المنظمة وشرعية المنظمة.

- ومن المحتمل أن تتحقق فكرة فرض ضريبة على التدفقات المالية المضارِبة والقصيرة الأجل، خاصة وأنه سيكون من المجدي تقنيا للبلدان تطبيق ضريبة على المعاملات بعملتها الوطنية دون الحاجة إلى إبرام اتفاق عالمي. وستؤثر الضرائب في المقام الأول على الصناديق التحوطية والمصارف التجارية، التي يقل عبؤها الضريبي الكلي عموما عن عبئها على الصناعات الأخرى.

- ومن المؤسف حقا أن المصارف التي أبلغت، في كثير من البلدان، عن تحقيق أرباح هائلة حتى حدوث الأزمة ثم تلقت معونة من الدولة وبالتالي تمكنت من الصمود أمام العاصفة، لم يلحقها فعليا أي ضرر، في حين كان المستثمرون والمدخرون من القطاع الخاص، ينظرون إلى أصولهم وهي تنهار. ومن المؤسف أيضا أن الدعم الدولي الذي وُجه إلى المصارف المركزية لمساعدة البلدان في أعقاب الأزمة، نُقِل بدلا من ذلك، في بعض الحالات على الأقل، من أجل ضخ السيولة في المصارف الخاصة، دون أن يعود بفائدة على الاقتصاد الحقيقي لتلك البلدان. ولتجنب تكرار مثل هذه الحالات، يجب حث البنوك على إنشاء نظام للتأمين الذاتي إزاء الخسائر الناجمة عن الإفراط في المخاطرة.

- ويجوز فرض ضوابط على رؤوس الأموال كلما كان ذلك ضروريا للحيلولة دون ارتفاع سعر العملة، ودون تضخم قيمة الأصول، وغيرها من الآثار السلبية في البلدان المتلقية. غير أنه هناك قضية واحدة لم تُحل، وهي ما إذا كان ينبغي عدم فرض ضوابط إلا كملاذ أخير بعد تجريب التدابير الأخرى، على النحو الذي اقترحه صندوق النقد الدولي.

الجلسة الثالثة: إعادة النظر في التنمية المستدامة في الإطار الاقتصادي والبيئي العالمي الراهن

المحاورون: لازلو بوربلي، وزير البيئة والغابات في رومانيا، رئيس لجنة التنمية المستدامة؛ وسيزار بورخيس، عضو مجلس الشيوخ البرازيلي؛ وريكاردو سانشيز، نائب مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيويورك؛ وتشارلز ثيمباني نتواغي، الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الأمم المتحدة

٦٣ - في سياق النظر في هذا الجانب من الأزمة، قدم الوزير بوربلي بعض الآراء في ما يتعلق بالحالة من منظور لجنة التنمية المستدامة؛ وبحث السناتور بورخيس العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فيما يتعلق بالبرازيل بشكل خاص؛ وقدم السيد سانشيز بعض الأفكار في ما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية العالمية من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وتولى السفير نتواغي إدارة المناقشة وأوجز البيانات التي قدمها المحاورون الآخرون والتي يرد موجزها أدناه.

٦٤ - تتيح الأزمة الاقتصادية الحالية فرصة لإعادة النظر في التحول إلى اقتصاد أخضر، وهو ما يجب أن يشكل منطلقا لمواجهة التحديات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يترافق ترسيخ الحوكمة البيئية الدولية باستراتيجية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة. وينبغي أن تستهدف هذه الاستراتيجية النهوض بالتعاون بين الهيئات ذات الصلة في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة من أجل تحسين إدماج مبادئ التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٦٥ - وقد يكون من المفيد إنشاء وكالة متخصصة لحماية البيئة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنمية المستدامة، استنادا إلى الهياكل والنظم التي أثبتت جدواها بالفعل. ولا بد في الوقت نفسه، من مواصلة بذل الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق التنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المجتمع الدولي الاتفاق على بعض النتائج المحددة التي يجب تحقيقها في السنوات المقبلة، بما في ذلك تشجيع الزراعة المستدامة، وتعزيز سلامة الأغذية على الصعيد العالمي، والنهوض بالتوليد المستدام للطاقة الأحيائية، وتحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق المستدامة القائمة والجديدة.

٦٦ - وفي سياق تعدد الأزمات الراهنة وتشابكها، لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي إلا ضمن حدود معينة. ولا بد من ربط النمو بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وكذلك

بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما في سياق الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، التي يتوقع أن يُبعث برسالة سياسية واضحة بشأنها في الدورة ١٩ المقبلة للجنة التنمية المستدامة.

٦٧ - وعلى الرغم من أن النتائج لا تزال تقصر عن بلوغ الأهداف التي وضعتها شتى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، فإن هذه الاتفاقيات تتيح إمكانية إحراز تقدم في مجال تحديد نماذج التنمية المستدامة ووضع قائمة بمبادئ العمل في ما يتعلق بحماية البيئة. ومما لا شك فيه أن هذه الإنجازات تؤثر في السياسات العامة في مختلف البلدان.

٦٨ - ففي البرازيل، رغم أن الحكومة مقتنعة بضرورة الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي، من خلال اتخاذ تدابير لإيجاد فرص العمل وزيادة الدخول، فهي تدرك أيضا أنه يجب عليها أن تحافظ على التزاماتها الأساسية بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وكذلك بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. فعلى سبيل المثال، قطعت البرازيل التزاما وطنيا طوعيا بتخفيض الانبعاثات المتوقعة من غازات الدفيئة بنسبة تتراوح بين ٣٦,١ في المائة و ٣٨,٩ في المائة، بحلول عام ٢٠٢٠. وتشجع السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ إجراءات التخفيف والتكيف من خلال التدابير المالية والاقتصادية، بما في ذلك تطبيق معدلات ضرائب متباينة وإعفاءات وحوافز ضريبية للتشجيع على تخفيض الانبعاثات.

٦٩ - وعلاوة على ذلك، أصبحت البرازيل، من خلال صندوقها الوطني لتغير المناخ، أول بلد في العالم يستخدم موارد صناعة النفط في جهود التخفيف والتكيف. وتُوفَر ميزانية الصندوق التي تبلغ ٥٠٠ مليون - ٦٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا من خلال فرض ضريبة قدرها ١٠ في المائة على أرباح صناعة النفط. وستستخدم هذه الموارد من أجل مساعدة المناطق الضعيفة على نحو خاص حيال تغير المناخ.

٧٠ - وتساهم الحوافز الضريبية في إحدى قصص النجاح في مجال حماية غابات الأمازون، إذ أنها تتيح إنشاء مركز صناعي في مدينة مانوس، موطن الصناعات ذات التكنولوجية العالية التي تجمع بين القدرة على المنافسة والمسؤولية البيئية. وتبين دراسات حديثة أن وجود المركز الصناعي، الذي يدر الدخل ويوفر بدائل العمل، أسهم في الحد من إزالة ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من الغابات في ولاية أمازوناس بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، ومنع بالتالي انبعاثات كربون تقدر بما يعادل ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وإذا ما وُضعت خدمات النظم الإيكولوجية الناجمة عن الحفظ في الاعتبار، يرتفع مجموع الوفر المقدر إلى ١٥٨ بليون دولار.

٧١ - وقد طرحت الحوكمة الدولية لشؤون البيئة على بساط البحث منذ مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢، وستكون إحدى المسائل الرئيسية التي ستناقش في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠). وقدمت مجموعة قرطاجنة، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في عام ٢٠٠٢، طائفة من التوصيات الهامة الرامية إلى إجراء تحسين للإدارة الدولية لشؤون البيئة، كتعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في ما يتعلق بالبلدان النامية، وتعزيز كل من القاعدة العلمية والقاعدة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتحسين التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٧٢ - ومنذ عام ٢٠٠٢، نجم عن مجموعة قرطاجنة عدد من النتائج الملموسة، كخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات في عام ٢٠٠٥، أو القرارات الرامية إلى تعزيز الحوار بين شتى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتخذ عدة خطوات لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك مقترح قدم مؤخرا بإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجالي التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويحرز تقدم صوب زيادة القاعدة المالية، غير أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير، نظراً لأن التبرعات لا تستطيع دعم جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧٣ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، كشف النقاب عن طائفة واسعة من الآراء، وإن كان ثمة اتفاق عام على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ويتعين على وجه الخصوص، إيلاء اهتمام عاجل لتأثير تغير المناخ في أفقر الفئات، وكذلك للعلاقة بين تغير المناخ ومسائل الأمن داخل البلدان وفيما بينها.

٧٤ - وتشير بعض التقديرات، إلى أنه يمكن أن يرتفع الطلب على كل من المواد الغذائية والطاقة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، في حين أن الطلب على المياه يمكن أن يرتفع بنسبة ٣٠ في المائة. وستستلزم تلبية هذه المطالب استثمارات كبيرة وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، وإدماج الجميع في نهج للتنمية المستدامة.

٧٥ - وفي الوقت نفسه، يخلف تغير المناخ آثارا حقيقية بالفعل، وكالعادة فإن البلدان الفقيرة هي التي تدفع الثمن. ومن الأمثلة الحديثة هناك الفيضانات المهلكة في باكستان. وفي أعقاب هذه الحالة وغيرها من حالات الطوارئ البيئية، لا بد من إجراء إصلاحات عاجلة لحماية البلدان الفقيرة والضعيفة. وسيشكل مؤتمر ريو +٢٠ اللحظة المناسبة لاتخاذ هذه القرارات ولكن يبدو أنه إذا ما قدر لذلك أن يحدث، فلا بد من الشروع باتخاذ بعض المبادرات على الفور.

٧٦ - ويجب على البلدان الصناعية بذل المزيد من الجهد للمساهمة في حماية البيئة، من خلال تقديم تبرعات إلى صندوق دولي ينشأ لهذه الغاية، على سبيل المثال. وأشير إلى أنه إذا ما أخفق النهج الطوعي، فيجب التفكير جديا في قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم مساهمات مباشرة إلى الميزانية. ومن شأن فرض أنصبة مقررة بنسبة تتراوح من ٠,٥ في المائة إلى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو أن تعود بمبلغ يتراوح من ٢٠٠ مليون إلى ٤٠٠ مليون دولار لهذه الأغراض. غير أن مندوبين آخرين أشاروا إلى أن معظم البلدان المتقدمة النمو لم تف حتى بالتزامها بتقديم ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، فهل ثمة احتمال بأن تقدم أكثر من ذلك؟

> لا يسعنا إلا أن ننظر إلى الأضرار البيئية، وننتحب، بينما تذرف الجهات المسؤولة عن التلوث دموع التماسيح على اختفاء الغابات المدارية.
>
> جبريل ماما ديبورو، عضو برلمان، بنن

٧٧ - وأشار آخرون مجددا إلى أن الدول الكبرى ليست معنية فعلا بتدهور البيئة، لكونها مصممة على عدم الرضوخ لاتفاقات يرجح أن تؤدي إلى إبطاء إنتاجها الصناعي، وإلى أنه ليس بوسع البلدان الضعيفة اقتصاديا، ولا سيما في أفريقيا، الوقوف في وجه تدمير نظمها الإيكولوجية.

٧٨ - وأشار مندوبون من بعض الدول المتقدمة النمو إلى الجهود المبكرة التي بذلتها حكوماتهم لتقنين تعزيز المسؤولية البيئية في الإنتاج، الأمر الذي واجه مقاومة في البداية ولكنه برهن في نهاية المطاف على نفاذ البصيرة، إذ أضحت المنتجات ذات الاستهلاك المنخفض من الطاقة وقليلة الانبعاث أكثر المنتجات رواجا على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء. ويتطلب التطبيق الناجح لهذه المعايير أو القواعد في ما يتعلق بحفظ الطاقة وإعادة تدويرها، فرض الأهداف التي يتعين تحقيقها. ومن الضروري أيضا الاستعداد ورفع مستوى الوعي في الصناعة، ولدى السلطات المحلية، وعند الأفراد، ولا سيما الشباب، مع الشروع بتدريس ما يتعلق بالأثر البيئي في مرحلة الطفولة المبكرة.

٧٩ - وأعرب بعض المندوبين عن القلق إزاء ممارسة شتى البلدان المتمثلة بزراعة المحاصيل لإنتاج الوقود بدلا من إطعام الناس. وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسات تبحث في كيفية ضمان أن يكون إنتاج الوقود الأحيائي مستداما، وألا يصب في مصلحة النقل على حساب إنتاج الأغذية. وأشار السنتاور بورخيس إلى أن إنتاج الإيثانول في البرازيل لا ينافس إنتاج المواد الغذائية: فالبلد يمتلك مناطق زراعية شاسعة للاضطلاع بالأمرين على حد سواء.

ولكن الحالة في البرازيل قد لا تمثل الحالة في بلدان أخرى، والبرازيل لا تسعى إلى فرض نموذجها عليها.

٨٠ - وقد انبثقت النتائج والتوصيات التالية عن المناقشة:

- أتاحت الأزمة المالية والاقتصادية مجالا أمام وضع سياسات عامة تستند إلى أسس أكثر استدامة بيئيا واجتماعيا. ويتضمن العديد من مجموعات الحوافز المالية تدابير تستهدف على وجه التحديد تخضير عملية الإنعاش، بما في ذلك الطاقة المتجددة والمباني المراعية للبيئة والنقل النظيف والإدارة الكفوءة للمياه والنفايات. غير أنه ثمة الكثير مما يتعين القيام به. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة لأن يوحد جميع المنتجين الرئيسيين لغازات الدفيئة جهودهم من أجل مكافحة ظاهرة الاحترار العالمي. ويتعين إنشاء إطار دولي فعال؛ فتمديد الالتزام ببروتوكول كيوتو لن يكون كافيا بمفرده.

- يجب تسوية مسألة التجزؤ المؤسسي الحالي للحوكمة البيئية على الصعيد العالمي. فالمقترح بأن يُخصَّص برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقدر أكبر من التمويل الأساسي وأن يضطلع بدور تنسيقي أكبر بين المؤسسات البيئية الأخرى جدير بالاهتمام. وبالمثل، ثمة إمكانية كبيرة لأن تجمع الاتفاقيات الرئيسية الثلاث، المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتصحر، تحت مظلة واحدة لتحقيق أقصى قدر من التآزر على صعيدي التنفيذ والسياسات على حد سواء. وقد تكون الاتفاقات البيئية الإقليمية صالحة في الأجل القصير، ولكن لا يمكنها أن تشكل بديلا عن الاتفاقات العالمية التي تدعو جميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء، إلى الاضطلاع بدورها، بروح من المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة.

- لا تزال أنماط الاستهلاك والإنتاج تتجاوز بكثير طاقة الأرض على التحمل. وليس ثمة فصل للنمو الاقتصادي عن الآثار البيئية، على الرغم من الالتزامات الرسمية. ويستلزم التقدم في هذا المجال تحقيق مزيد من الكفاءة في جميع مناحي الاقتصاد، ليس ذلك فحسب، بل القيام أيضا بتحرك أقوى نحو الاقتصاد الأخضر. وينبغي لجميع الاقتصادات المتقدمة النمو أن تتعقب بعناية أنماط الاستهلاك والإنتاج السارية لديها، وينبغي لها أيضا أن تعد خطة للانتقال إلى اقتصاد أخضر.

> ليس من الواقعي أن نتوقع من الناس التفكير في الاستدامة البيئية وهم لا يستطيعون سد رمقهم.
>
> السناتور روزاريو غرين ماسياس، المكسيك

- يجب على الحكومات أن تضطلع بدور قيادي في تحقيق الاستدامة البيئية، ولكن يجب عليها أيضا أن تعمل في شراكة وثيقة مع القطاع الخاص. ويجب أن توجَّه الاستثمارات العامة نحو الحث على مزيد من الاستثمار الخاص في الاقتصاد الأخضر. وعندما تأخذ البلدان الأقل ثروة على عاتقها إفراد موارد في الميزانية للإنفاق على مشاريع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، فإن ذلك سيشجع المستثمرين المعنيين على الانضمام إلى الركب. وقد تتمثل إحدى سبل المساعدة على تمويل عمليات نقل التكنولوجيا الخضراء وأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ وغيرها من المشاريع البيئية في البلدان النامية، في فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية على الصعيد العالمي، أو فرض رسم على شتى وسائط النقل كبديل. ويجب على السياسيين أن يحذروا في جميع هذه المسائل من المصالح الخاصة وجماعات الضغط: يجب اتخاذ القرارات لتصب في المصلحة العامة فقط.

- تعتبر الابتكارات الخضراء قوة دافعة للنمو. ففي نهاية المطاف، سيؤدي الاستثمار في المجال البيئي إلى تيسير النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، شريطة أن يضطلع به برؤية استراتيجية تستهدف تعزيز التوسع في استخدام التكنولوجيات الطليعية قليلة الانبعاث الكربونية، ومواصلة تطوير التكنولوجيات المبتكرة. ومن المرجح أن يؤدي التحول إلى الإنتاج الأخضر، بما في ذلك إنتاج الطاقة، إلى زيادة أسعاره في الأجل القصير. ويتعين على الحكومات تحقيق التوازن بين التكاليف المتكبدة في الأجل القصير والفوائد العائدة على الجميع في الأجلين المتوسط والطويل.

- يتسم كل من التجارة الدولية وحماية البيئة بأهمية كبيرة في ما يتعلق برفاه المجتمع البشري، ولكن عددا كبيرا من القواعد في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تتعارض مع القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية. وبغية الوصول إلى عالم سليم بيئيا، لا بد من أن تتكامل المصالح التجارية والبيئية. وما دام المجالان يعملان بشكل منفصل، ويضعان أهدافا متباينة، فلن يكون أي من النظامين فعالا تماما في أي وقت من الأوقات.

- على الرغم من جميع هذه التحديات، من المهم أن نلاحظ التقدم الذي أحرز في الجانب التشريعي في العديد من البلدان في غضون ما لا يزيد عن عشرين عاما. ومن المهم أيضا في هذه المرحلة أن يقوم البرلمانيون بسن تشريعات تساعد على تغيير مواقف الجمهور بحيث يصبح الناس أكثر وعيا بكيفية تأثير سلوكهم في البيئة. وتتزايد لا مبالاة المواطنين بشأن البيئة بسبب البطء الشديد في التقدم المحرز وندرة

القيادة التي تناضل من أجل التغيير. ومن واجب البرلمانيين الحفاظ على هذه المسائل في صدارة اهتمام الناس عندما تفقد وسائط الإعلام اهتمامها بهذا الموضوع.

الجلسة الرابعة: توفير القيادة في الحوكمة الاقتصادية العالمية: تمكين الأمم المتحدة ودور مجموعة العشرين وضرورة الشفافية والمساءلة في صنع القرار

الأعضاء المشاركون: يانوس هورفات، رئيس الفريق البرلماني الدولي الهنغاري؛ وبارك - إنكوك، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة والرئيس المشارك للجنة التحضيرية لمؤتمر ريو +٢٠؛ وماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة؛ ومايكل هامر، المدير التنفيذي لمنظمة عالم واحد (المملكة المتحدة)

٨١ - في معرض النظر في موضوعات هذه الجلسة، بحث الدكتور هورفات الأزمة، من حيث النظرية الاقتصادية؛ وناقش السفير بارك جوانب العلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين في سياق رئاسة كوريا لمجموعة العشرين؛ ونظر السفير ماجد عبد العزيز في هذه العلاقة من وجهة نظر مؤسسية؛ وأبدى السيد هامر بعض وجهات النظر حول مساءلة مجموعة العشرين ومراقبتها.

> ”إن الزمن مفكك الأوصال ...“
>
> هاملت، نقلا عن الدكتور هورفات

٨٢ - وقد بدأت المالية، وهي جزء من الاقتصاد، تجذب نظر الاقتصاد كما لو كانت هي النظام بأكمله. إن عقول اليوم الأكثر إبداعا، أي هنري فورد العصر الحديث، لا تصمم أشياء مادية وتخترعها، إنها تقرأ البيانات المالية وتعمل في عالم المال غير الواقعي. وهذه حالة راهنة مفككة أو منحرفة.

٨٣ - كيف بلغ العالم هذه الحالة؟ بالانزلاق إلى حد ما بعيدا عن المنظم الاقتصادي، وهو النسيم العليل للمنافسة. لقد أصبح عالم المال، أي القطاع المالي، احتكاريا، مع عدد محدود من الجهات الفاعلة التي تملي على بقية العالم كيف ستسير الأمور. وعندما يجتمع رجال الأعمال، مثلما حذر آدم سميث، يتحول حديثهم عادة إلى وسائل خنق المنافسة. وفي القرن التاسع عشر، سنت الولايات المتحدة تشريعا لمكافحة الاحتكار، الذي انتشر في جميع أنحاء العالم في السنوات التالية. ولكن بحلول نهاية القرن العشرين، وكأن الجميع قد نسي كل شيء عن فكرة مكافحة الاحتكار، سادت الاحتكارات، أو على الأقل كادت تسود. وما يجعل

الوضع أشد وطأة هو أن الاحتكار يوائم نفسه مع النظام السياسي، ونتيجة لذلك يجد العالم نفسه أسيرا للأقليات المهيمنة. فالأقلية المهيمنة عاهة مجتمعنا، مجتمع يدفع الناس فيه الضرائب من أجل إنقاذ الذين أساؤوا الإدارة. ويتمثل دور البرلمانات في إبلاغ الحكومات بأن مسؤولياتها ليست الاستئثار بزمام الأمور لأن قطاع المنافسة لا يعمل كما يجب؛ بل أن مسؤولية الحكومات هو إجبار المنافسين على المنافسة، وتحريم الممارسات الاحتكارية.

٨٤ - ويتسم الوضع الحالي المتأزم بأربعة جوانب بارزة. أولا، لا يوجد بلد يمكنه التعامل مع الحالة وحده؛ ثانيا، الشعوب والأمم الأكثر ضعفا هي الأكثر تضررا؛ ثالثا، أن الأزمات (في ميادين الاقتصاد والمال والغذاء والماء والوقود) متداخلة بشكل لا فكاك منه؛ رابعا، ستدفع الأزمات المتعددة العالم إلى فوضى عارمة إذا لم تتخذ إجراءات فورية. وفي سياق هذا الجانب الرابع، تصرفت مجموعة العشرين بشكل حاسم وبفعالية من حيث الحافز ومجموعات التدابير المالية لتجنب الكارثة.

٨٥ - ولكن في الوقت نفسه، أدت هذه الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها مجموعة العشرين إلى مناقشات مكثفة بشأن العلاقة بينها وبين الأمم المتحدة، وهي العلاقة التي يجب أن تكون متكاملة ومتعاضدة. أي علاقة تعاونية من المشاركة الشاملة.

٨٦ - وفي حالة قمة مجموعة العشرين في سول، قامت هذه المشاركة الشاملة على عنصرين رئيسيين. أولا، دعت الرئاسة الكورية البلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرين، والتي تمثل جماعات المصالح، إلى مؤتمر القمة، كما يلي: إثيوبيا بصفتها رئيسا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وملاوي بصفتها رئيسا للاتحاد الأفريقي، وفييت نام بصفتها رئيسا لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وغيرها. وثانيا، استمعت مجموعة العشرين تحت رئاستها الكورية باهتمام إلى شواغل الدول غير الأعضاء فيها، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة كهيئة، فيما يتعلق بالمجموعة نفسها.

٨٧ - وبينما لدى مجموعة العشرين أساسا جدول أعمال يركز على وجه التحديد على النواحي المالية والاقتصادية، فإن لديها في الوقت نفسه مرونة كافية للسماح للبلد المضيف باقتراح بعض بنود جدول الأعمال الإضافية. وفي هذه المناسبة، اختارت حكومة جمهورية كوريا بندين من هذا القبيل، وهما: جدول أعمال التنمية وشبكة الأمان المالي.

٨٨ - والسؤال هو: لماذا جدول أعمال التنمية؟ في إطار الأمم المتحدة، تتركز التنمية حاليا في الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتناول البعد الإنساني للتنمية بدلا من التنمية الاقتصادية نفسها. وبالتالي يمكن اعتبار تركيز الأمم المتحدة على الأهداف وجهة نظر للتنمية من جانب الطلب: إذ أنها تتعامل مع مسألة كيفية توزيع نتائج التنمية الاقتصادية. وعلى النقيض من

ذلك، يمكن اعتبار نهج مجموعة العشرين وجهة نظر من جانب العرض، مع التركيز على زيادة حجم كعكة الاقتصاد الكلي قبل النظر في كيفية توزيعها. وخلصت حكومة جمهورية كوريا إلى أن دراسة هذه القضايا من هذا المنظور قد يكون طريقا مثمرا لإيجاد سبل تعزيز قدرة البلدان على الوصول إلى الأهداف الإنمائية.

٨٩ - ومن المفارقات، أن الأزمة المالية ربما أتاحت فرصة للأمم المتحدة لإجراء دراسة متعمقة لدورها في الحوكمة العالمية، وبالتالي تصبح أكثر فعالية.

٩٠ - وتخضع العضوية في الأمم المتحدة المؤلفة من ١٩٢ دولة لقاعدتين أساسيتين. إحداهما القدرة على الدفع - وبعبارة أخرى يحدد حجم اقتصاد البلد حصتها في ميزانية الأمم المتحدة؛ وثانيهما هو مبدأ دولة واحدة وصوت واحد، بغض النظر عن حجم السكان أو الاقتصاد في كل بلد. وعلى النقيض من ذلك، مجموعة العشرين ذاتية الانعقاد، دون انتخاب أو تعيين؛ فهي لا تحاول تحقيق التوازن الجغرافي، على سبيل المثال، إذ لا يمثل البلدان الأفريقية سوى بلد واحد، وتدعو جماعات المصالح إلى اجتماعاتها بناء على رؤيتها الخاصة لكيفية استفادتها من تلك الجماعات في عملها. ومن خلال افتقارها إلى الشمولية، فإن مجموعة العشرين لا تتسم بالشفافية ولا بالمساءلة.

٩١ - ومع ذلك، يجب التسليم بأن المجموعة كانت فعالة في تهدئة الأزمة المالية والاقتصادية وإعادة الثقة في النظام الاقتصادي والمالي الدولي. وبالتالي فإنها تؤدي دورها، ومن ثم يجب أن يكون هناك نوع من التفاعل بينها وبين الأمم المتحدة. والسؤال هو: كيف يمكن لهذا التفاعل أن يتم؟ من ينبغي له العمل على كسب ثقة الآخر؟ فالأمم المتحدة ترغب في إقامة علاقات جيدة، لكن الهيئة التي تقوم بإصدار قرارات الاقتصاد الكلي الكاسحة، بما يؤثر على العالم كله، هي التي تتحمل مسؤولية الاتصال بالأمم المتحدة واقتراح كيفية العمل معا. وليس العكس.

٩٢ - كما أنه ليس لمجموعة العشرين أن تتولى زمام جوانب عمل الأمم المتحدة التي ترغب الدول الأعضاء في بقائها في أيدي المنظمة. فعلى سبيل المثال، يبدو أن قمة مجموعة العشرين المقبلة ستقوم بمناقشة الإصلاح المؤسسي في الأمم المتحدة، وإصلاح مجلس الأمن وإصلاح الأمانة العامة، ولكن هذه مسائل ينبغي أن تظل في نطاق اختصاص الدول الأعضاء الـ ١٩٢.

٩٣ - كما أن مجموعة العشرين ليست على نسق ''الهيئات المنشأة بموجب معاهدات'' المكلفة بالإبلاغ عن مداولاتها وكفالة فرصة خضوعها للرقابة العامة. ولذلك فهي التي تحدد بصفة رئيسية كيفية مساءلتها والحدود التي ترسمها لممارسة عملها في إطار عملية تنظيم ذاتي

تحفزها جزئياً استجابة المجتمع المدني، وتتراوح بين التحقيق في عمليات مجموعة العشرين والاحتجاجات الشعبية على نتائجها.

٩٤ - وعلى الرغم من أن القوت اليومي للبرلمانيين يقوم على التدقيق والرقابة وكفالة اضطلاع الحكومات بعملها، فقد خفت صوت البرلمانات بصورة ملحوظة لدى تعاملها مع مجموعة العشرين. وحددت الأبحاث التي أجرتها منظمة العالم الواحد وشملت البرلمانات في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء عدداً من الأسباب لتلك الظاهرة، منها أن البرلمانيين أنفسهم لا يعتبرون أنهم قادرون على التعاطي بشكل كبير مع مسائل الإدارة الاقتصادية الكلية على نطاق العالم، وأنه لا توجد على أي حال أي مكافأة سياسية محلية عملياً مقابل القيام بذلك.

٩٥ - إلا أن بعضهم قد يجادل، نظراً إلى ما يحدثه تناول مجموعة العشرين لمسائل الحوكمة الاقتصادية من أثر هائل على الناس في جميع أنحاء العالم، بأن ذلك يشكل تقصيراً كبيراً في اضطلاع البرلمانات بواجب هام إزاء دوائرها الانتخابية. غير أن الأبحاث تظهر أيضاً بأن هناك مجموعة من الممارسات البرلمانية الفضلى التي يمكن اختبارها لتفعيل التعامل مع مجموعة العشرين. وسيترتب على المطالبة بمساءلة مجموعة العشرين أن تتخذ البرلمانات إجراءات جماعية وأن تقوم بما تقوم به بالفعل على المستوى المحلي مع توسيع نطاقه إلى الشؤون الدولية. وسيعني ذلك الاضطلاع على نحو أكمل بالسلطات والممارسات الحالية للبرلمانات، على غرار الاستخدام الاستباقي لسلطات التحقيق في إطار اللجان المخصصة الغرض والمزيد من الاستخدام الواعي للفرص المتاحة من أجل تحديد برامج العمل وبرمجة المناقشات البرلمانية. وفضلاً عن ذلك، يتعين على البرلمانيين أن ينكبوا على دراسة علاقتهم بالمجتمع المدني. فكلتا المجموعتين تهتمان بالناس أنفسهم: وإذا ما سادت المنافسة بين البرلمانات والمجتمع المدني وانعدمت الثقة بينها، لا بد من أن يسعى كل طرف لتمكين الطرف الآخر من أجل مصلحة أولئك الناس.

٩٦ - وفي المناقشة التي أعقبت عروض حلقات النقاش، اتفق المشاركون عموماً على أن مجموعة العشرين استجابت، بفضل سرعة إجراءاتها، استجابة اقتصادية كلية فعالة لحالة متأزمة لم يسبق لها مثيل. وسلطت الأزمة الضوء أيضاً على الحاجة الملحة للقيام بإصلاح حقيقي في الأمم المتحدة قد يساعدها على التكيف مع الأحوال الراهنة للعالم. ولا مجال للتنافس بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين: فالمسائل الموضوعة على المحك أهم من ذلك بكثير، وكل من الهيئتين تختلف عن الأخرى في طبيعتها كل الاختلاف. ويجب أن ينتهج الحوار بينهما المسالك التي رسمتها بالفعل الرئاسات البريطانية والكندية والكورية لمجموعة

العشرين، والتي ستنتهجها كذلك الرئاسة الفرنسية. ولن تحصل علاقة بين مجموعة العشرين والأمم المتحدة تقوم على الفائدة المتبادلة باعتبارها أمراً عادياً؛ بل ستتطلب الإشراف الدقيق من جانب مختلف أصحاب المصلحة بمن فيهم البرلمانيون، بما يكفل احترام المصالح الجماعية لكوكبنا.

٩٧ - وأعرب عدد محدود من الوفود عن شكوكه حيال مفهوم الاحترام المتبادل بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وعلى العكس من ذلك، شعرت هذه الوفود بأن مجموعة العشرين لا تأبه بالأمم المتحدة وبطابعها العالمي. وإن مجموعة العشرين من هذا المنظور، موجودة فقط لخدمة مصالح العدد المحدود من أعضائها، فيما تسعى الأمم المتحدة سعياً حثيثاً لإرساء العدل بين الأمم على الأقل إن لم يكن إرساء المفهوم الطوباوي للمساواة.

٩٨ - ولم يوافق السفير بارك، بوجه خاص، على ذلك الرأي، وأشار إلى أنه لم يتم إنشاء المجموعة في البداية بصفتها نادياً للبلدان الغنية الأنانية بل كاستجابة ملحة للأزمة المالية الآسيوية التي حصلت في نهاية التسعينيات. إلا أنه يتعين إضفاء قدر من الضبط الدقيق لكي تحقق إجراءات مجموعة العشرين الفائدة للجميع، بما في ذلك البلدان النامية. وأشار إلى أن الرئاسة الكورية لمجموعة العشرين أضافت، إلى جانب البند الوارد على جدول الأعمال بشأن القضايا الإنمائية، بنداً آخر ألا وهو شبكة السلامة المالية. وراكمت البلدان، في أعقاب الأزمة المالية، احتياطيات هائلة من الدولارات للحماية الذاتية، مما يمثل رغم ذلك عبئاً هائلاً من الأموال غير المنتجة. ونتيجة لذلك، تبحث مجموعة العشرين حالياً، بناءً على اقتراح الرئاسة الكورية، في إمكانية إنشاء نظام للاحتياطيات بوسعه أن يخفف ذلك العبء على البلدان النامية.

٩٩ - وتمخضت المناقشة عن الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- بينما يعتبر الافتقار إلى الشمولية والمشروعية من أبرز مواطن الضعف في مجموعة العشرين، فإن الأمم المتحدة بدورها لا تسلم من العيوب. فوتيرة الإصلاحات فيها على وجه الخصوص بطيئة أكثر من اللازم، ونطاق هذه الإصلاحات يثير كذلك بعض الاستياء. وليس من السهل كذلك العمل بتوافق آراء ١٩٢ طرفاً، مما يفسح المجال أمام البلدان التي لديها برنامجها الخاص لعرقلة التقدم لأسباب إجرائية بحتة. ولو أريد للأمم المتحدة أن تقيم علاقة قوية ومثمرة مع مجموعة العشرين، فيجب أن تثبت أولاً قدرتها على إصلاح عملياتها الخاصة لتوفير استجابات سريعة وفعالة بشأن المسائل الاقتصادية العالمية.
- إلا أن المسؤولية عن بطء وتيرة الإصلاحات تقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالأمانة العامة لا يمكن أن تدفع من جانب واحد بمسألة بعيدة المدى مثل

إصلاح مجلس الأمن أو الجمعية العامة تنطوي على قرارات سياسية. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تكون الدول الكبرى على استعداد لتحمل تكلفة هذه الإصلاحات. ويجب أن يضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور في كل ذلك من خلال حث أعضائه على التعاون والتآزر لإصلاح المنظمة.

- بوسع الاتحاد البرلماني الدولي أن يسهم في تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين بالدعوة إلى إدخال تحسينات محددة في كل من الهيئتين. وسوف يدل ذلك على أن ثمة تطلعاً حقيقياً من جانب الشعوب، عن طريق برلماناتها، لتحقيق هذه التحسينات. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أن يكون استباقياً حين يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات برلمانية للرد على مجموعة العشرين.

- لم تمنح معظم البرلمانات سلطة الرقابة بسهولة؛ بل حصلت على تلك السلطة بمرور الوقت وبفضل الكثير من العمل الدؤوب. وينبغي للبرلمانيين أن يطالبوا بأداء دور رقابي أقوى وأن يمارسوا هذا الدور على الصعيدين الوطني والدولي، مع أن القانون قد لا ينص على تلك السلطة بشكل كامل منذ البداية.

الملاحظات الختامية

١٠٠ - أشار رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى أنه كان حاضراً في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ حين دعا قادة العالم، في إعلان الألفية، إلى مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عمل الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة. وتشدد الجلسات البرلمانية السنوية التي تعقد في الأمم المتحدة على أهمية الشراكة بين المؤسستين، تلك التي تمثل البلدان من خلال الحكومات وتلك التي تفعل ذلك من خلال البرلمانات. وتقوم هذه العلاقة على أرضية صلبة، بل وتزداد صلابة على نحو مطرد.

١٠١ - واختتمت المناقشة التي استمرت لمدة يومين بالموضوع الذي ينطوي على تحد كبير عن العلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. واتفق الجميع على أن هاتين الهيئتين مرشحتان للبقاء، ويتعين بالتالي إيجاد الوسيلة المثلى التي تتيح لهما العمل معا.

١٠٢ - وناشد جميع البرلمانيين الحاضرين أن يواصلوا الإخلاص لواجباتهم كممثلين لناخبيهم، وكمواطنين لبلدانهم، مع الإشارة إلى أن البلدان التي تتمتع بأفضل حكم هي تلك التي تتقاسم فيها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية مع الشعب الإحساس نفسه بالسعي وراء هدف مشترك من أجل المستقبل.